ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.1].

أثر السياسة المماليكية على الثغور المصرية (٦٤٨-٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م)

د. حماده عبدالحفيظ فهمي أمين

دكتوراه في تاريخ العصور الوسطى

كلية الآداب – جامعة الزقازيق

جمهورية مصر العربية

مُلَخّص

اهتمت دولة سلاطين المماليك بتأمين الثغور بدرجة كبيرة، لا سيما خلال عصر دولة سلاطين المماليك البحرية، ولم تعي السلطات المماليكية ذات الطابع العسكري أن أمر الحروب الصليبية قد ضعف، فتمسكت الدولة بـ (فزاعة) الفرنجة وهو ما انعكس – بطبيعة الحال – على سكان الثغور، فأصيبوا بهاجس الخوف المستمر من خطر التعرض لبلاد المسلمين من قبل الفرنجة، خصوصًا وقد دعم القراصنة الإفرنج من هذا الاعتقاد، وقد اختلط لدى سكان الثغور مفهوم الحروب الصليبية مع عمليات القرصنة، والحقيقة أن الكنيسة سعت إلى محاربة مصر اقتصاديًا بعدما فشلت السبل العسكرية، وعمل المماليك على التعامل مع هذا الأمر، بل حققوا نجاحًا في ذلك وشكل ذلك انتعاشًا اقتصاديا للثغور، وساعدت الظروف المحيطة من غزو المغول للعراق وفارس ثم سقوط القسطنطينية على حدوث موجات من المكاسب التجارية للثغور. يجدر بالذكر أن الحركة الحضارية للثغور خلال عصر المماليك الجراكسة قد تراجعت بشكل واضح، وذلك بالمقارنة بعصر المماليك البحرية، ويبدو ذلك أنه كان يرجع إلى أن الأماكن الحيوية للبلاد أمست مسرح لأحداث الصراع السياسي ومشاكله بين الطبقة العسكرية الحاكمة. وبينما كانت دمياط والإسكندرية ثغرًا للجهاد ومضمار سباق لستر عورات المسلمين في عصر المماليك البحرية، فقد أمستا منفى وسجن للمغضوب عليهم من المماليك وغيرهم في عصر المماليك الجراكسة. وحقيقة أن أفادت السلطات المماليكية من العزلة النوعية للثغور وبعدها القطري عن القاهرة العاصمة المركزية، ومحل اتخاذ القرار، فاستغلت ذلك في نفي رجال السياسة المغضوب عليهم من الأمراء والسلاطين المخلوعين وأحيانًا الخلفاء، وربما نفي أصحاب الفكر أيضًا بزعم حصار أفكارهم، وليس سجنهم فحسب.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٢٣ مايو ٢٠١٨

تاريخ قبـول النشـر: ١٦ أغسطس ٢٠١٨

كلمات مفتاحية:

البابوية، سلاطين المماليك، السواحل البحرية، المماليك الجراكسة، ثغر الإسكندرية

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0055402

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

حماده عبدالحفيظ فهمي أمين الرخ. "أثر السياسة المماليكية على الثغور المصرية (٦٤٨-٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م)".- دورية كان التاريخية.- السنة الثانية عشرة- العدد الرابع والأربعون؛ يونيو ٢٠١٩. ص ٨٦ – ٩٥.

مُقدِّمَةُ

اختارت دولة سلاطين المماليك لنفسها بعض الملامح التي حددت الطبيعة الوجودية لهذه الدولة، فكان منها النافع، ومنها الضار، ومنها الشاذ. فمن النافع السياسة الحربية لهذه الدولة، فقد نصبت نفسها حامية للمسلمين، والضار هو نزاعات المماليك وكثرة فتنهم، أما الشاذ فهو نظام الحكم نفسه.

والثغور هي اسم الجمع للمفرد "الثغر" الذي هو كل موضع قريب من أرض العدو[١]، كذلك هو دار الحرب وموضع المخافة من أطراف البلدان[٢]، ومنه سميت المدينة على شاطئ البحر ثغرًا[٣]. ونظرًا لطبيعة الموقع الجغرافي لمصر، حيث الصحراء الواسعة الممتدة، وطول السواحل البحرية، شمالاً وشرقاً، ونظرًا للتقاطع بين نهر النيل والحد الجنوبي، إضافة إلى

المكانة التاريخية التي حفلت بها مصر، فقد تعددت الثغور المصرية في الجوانب الشمالية والشرقية والجنوبية.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر سياسة القبضة الأمنية التي انتهجتها سياسة دولة سلاطين المماليك ذات الطباع العسكرية وانعكاس ذلك على الحياة في الثغور المصرية خلال عصر سلاطين المماليك، إضافة للتعرف على الأسباب التي جعلت من الثغور منفى سياسي وأسوار الحصار لأفكار البعض ممن كانت ترفض أفكارهم أيدولوجيا المجتمع مثل ابن تيمية (ت: ٦٦١هـ/١٢٦٢م) الذي نفي وسجن بالإسكندرية، كما تهدف الدراسة لمعرفة دور السياسة المماليكية في التصدي لخطط البابوية التي بدأت ضد مصر منذ بداية عصر الحروب الصليبية ولم تتوقف حتى نجاح الاكتشافات البرتغالية ومعرفة الطرق المؤدية لمصادر الثروة. وتكمن أهمية الدراسة لما كانت تؤديه الثغور المصرية من خدمات جليلة، فهي همزة الوصل بين المعمور المصري وبين العالم الخارجي وقت السلم، وتكون الثغور نقطة الفصل بين الداخل المصري وبين المعتدي على البلاد وقت الحرب، فأمن القاهرة كان يبدأ وينتهي ليقظة أهل الثغور وانتباههم.

١-الهاجس الأمني

منذ بداية العصر المماليكي لم يكن من أمر إحكام السيطرة على الديار المصرية مع الثغور باعتبارها مفاتيح البلاد بالأمر اليسير، فنجد المماليك وقد بسطوا هيمنتهم على طول البلاد وعرضها، لذا نجد الثغور الشرقية حاضرة في خضم الصراع الأيوبي المماليكي على الحصول على كعكة الحكم واعتلاء العرش، وكان لهذه الأحداث أن تم قطع طريق الحج سنة (٦٤٨هـ/١٢٥٠م) بسبب التصعيد الحربي بين الملك المعز وبين صلاح الدين يوسف صاحب حماة[٤]، واستمرت منطقة الثغور الشرقية محل نزاع حتى قرر الصلح بين الطرفين على أن تكون جملة الشام للناصر بينما تكن ديار مصر للمعز أيبك، ويحد بينهما بئر القاضي، فيما بين الورادة والعريش[٥].

وكان لتواجد القبضة الأمنية للسلطات وسيطرتها وانتشار عناصرها في منطقة الثغور الشرقية دورها الواضح في القضاء على مغامرة عيسى بن حسن العايدي، شيخ عرب العايدي بالشرقية وهجان السلطان فيما سبق، وكانت قد عظمت أمواله، وصارت الشرقية كلها تحت حكمه وفي خضم نفوذه، وبالطبع كان من المتوقع ألا ترضى السلطات المماليكية صاحبة الطباع العسكرية ذات النفوذ العنصري لهذا الأمر، فعملت على التخلص منه وقطع جذوره، ولما استشعر عيسى الخطر، وعلم أنه لا قبل له ببطش المماليك، فر هاربًا نحو الشرق يريد النجاة، فقصد ثغر الطور عام (٧٥٤هـ/١٣٥٣م) ظنًا منه سهولة الاختباء به، غير أن أمر السيطرة الأمنية كان واقع الأمر، فقبض عليه هناك وسمر[٦].

ومارست الدولة الضغط السياسي مستغلة انعكاسات انتصاراتها في عين جالوت؛ فوصلت البريدية من متولي قوص يخبر أنه قد استولى على جزيرة سواكن بعد فرار صاحبها (٦٦٤هـ/١٢٦٥م)، ثم أن صاحب سواكن أرسل يطلب من الظاهر بيبرس الدخول في الطاعة وإبقاء سواكن عليه، فرسم له الظاهر ما طلب[٧]، ويبدو أن السلطان بيبرس قصد أحكام سيطرة الدولة المملوكية على منطقة الساحل الأفريقي للبحر الأحمر، إضافة إلى وضع حد أمام طموح متملك سواكن وتعرضه الدائم لأموال من يتوفى من التجار المصريين بسواكن، وقد بقيت حامية مملوكية هناك على أثر ما حدث[٨].ولما كانت الواقعة بين عرب جهينة ورفاعة قائمة في صحراء عيذاب عام (٦٨٠هـ/١٢٨١م)، قرر السلطان المنصور قلاوون أن يوفق بين الفريقين، خوفًا من تدهور الأوضاع وهو ما يؤدي حتمًا لفساد أحوال طريق الحج والتجارة، فكتب السلطان إلى الشريف علم الدين صاحب سواكن بما أراد[٩].

وخلال عام (٧١٦هـ/١٣١٦م) الذي صاحبه تعبث العربان بمنطقة صحراء عيذاب، لذا عين السلطان المملوكي تجريدة تكونت من ستة مقدمين ألوف، وألف مملوك، فلما وصلوا إلى هناك توجهوا إلى بلاد البجاة، وجاوزا الأقاليم الثلاثة، ولكنهم لم يتمكنوا من أحد العربان[١٠]. غير أن المتاعب الخاصة بالقبائل العربية والبجاة لم تتوقف عند هذا الحد، ولن تتوقف حتى قرار السلطان برسباي تخريب عيذاب بعد استنفاذ السلاطين السابقين له لكل الطرق التي تحفظ الثغر وطرقه، فنجد في سنة (٧١٧هـ/١٣١٧م) أن عرب برية عيذاب قد أخذوا رسل صاحب اليمن وعدة من التجار وجميع ما معهم[١١]، والأصعب من ذلك إفساد العرب لثغر عيذاب وقتلهم الشاد المملوكي المقيم بها، ويبدو أن ذلك كان عملاً انتقاميًا لمطاردة السلطات على الدوام لهم في

صحراء عيذاب وأحراش سواكن. وفي محاولة من السلطات المملوكية السيطرة على الوضع تم ترقية آقوش المنصوري بإمرة طبلخاناة وإقطاعه ثغر أسوان؛ ترغيبًا له ليقيم في عيذاب ويضبط الأمن الغير مستقر حينئذ هناك[١٢].

خارجيًا - لم يدر سلاطين المماليك أن الحدة الصليبية الأولى قد خفت، وأن النعرة الدينية قد ضعفت، بل ظلوا يظنون أسوأ الظنون، لأن اقتحام السواحل المصرية ابتغاء الوصول إلى القاهرة جعلهم يتخيلون الصليبيين أقرب إليهم من ذي قبل، ثم إن المشكلة الكبرى بين المسلمين والصليبيين ظلت في جوهرها كما هي[١٣]. لذلك اهتم سلاطين المماليك بإحكام السيطرة على كل الثغور المصرية، فعملت السلطات المملوكية على ضبط الأمن و تأمينها وتحصينها وإقامة المنشآت العسكرية بها[١٤]، وتوفير وسائل الدفاع والهجوم بكل ثغر[١٥]، كل حسب خطورة وطبيعة موقعه؛ فعندما شعر السلطان بيبرس أن سلاطين اليمن يسعون للتدخل في شئون الحجاز وكسب النفوذ فيه، عمل على سبقهم في هذا المضمار، ومهد لذلك بأن أرسل بعثة لتعمير قلعة السويس (٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م) لكي تكون على أهبة الاستعداد اذا جد جديد في الأراضي الحجازية [١٦]، وفي العام (٦٥٩هـ/١٢٦١م) أصدر السلطان الظاهر بيبرس مرسومًا بعمارة أسوار مدينة الإسكندرية، وحفر خنادقها وإصلاح ما وهن منها، ورتب لذلك جملة من المال كل شهر ينفق على هذه العمارة، وحرص على مباشرة الأعمال بنفسه، فزارها عدة مرات، أشرف خلالها على كثير من الأعمال الإنشائية، والإصلاحات الحربية والعمرانية في المدينة[١٧]، ومنها زيارة العام (٦٦٨هـ/ ١٢٦٨م) حيث توجه إلى الإسكندرية لتفقد التحصينات بنفسه بعد أن بلغت مسامعه بوجود تحركات صليبية[١٨]، إبان حصاره لحصن الأكراد[١٩].

ويذكر أن لشدة تحرز بيبرس على الإسكندرية فقد أمر بقتل الكلاب الموجودة بها، ومنع الناس من فتح حوانيتهم بعد المغرب، ومنع إيقاد النار ليلاً ونحو ذلك[٢٠]. ويبدو جليًا اهتمام بيبرس بتعمير وتأمين الثغور الشمالية، وربما كان ذلك تفكيرًا منطقيًا كنوع من التأثر بنشاط الحركة الصليبية في السواحل الشامية في ذلك الوقت، ولذلك فقد امتدت الأيدي لتأمين المزيد من الثغور الشمالية، فأنشأ منارًا بثغر رشيد، وجدد عمارة ثغر دمياط بعدما كان خاربًا من أيام الملك الكامل الأيوبي، وردم فم بحر دمياط بالقرابيص وتضييقه حتى لا تدخل إليه مراكب الفرنج الكبيرة[٢١].

وسار على هذا النهج المنصور قلاوون، حيث بلغت مسامعه في العام (٦٨٢هـ/ ١٢٨٣م) زيادة منسوب الرواسب في خليج الإسكندرية وهو ما يعيق حركة الملاحة فيه، ويصعب من أمر الدعم الحربي إذا ما تعرض الثغر لهجوم الأعداء، ولذا فقد أسرع في إصدار الأوامر لرفع الرواسب من الخليج[٢٢]. وبعيد زلزال العام (٧٠٢هـ/١٣٠٣م) فقد حدثت عدة إصلاحات في الثغور، لإصلاح ما قد خرب أو تصدع؛ منها ما أمر به الناصر محمد بن قلاوون كترميم منارة الإسكندرية والتي كانت قد تصدعت وانهدم جوانب منها، كذلك الأسوار والأبراج[٢٣]. وتسربت الأخبار سنة (٧٠٥هـ/١٣٠٥م) والتي تفيد بوجود اتفاق بين متملك قبرس وجماعة من ملوك الفرنج على عمارة ستين قطعة بحرية لغزو دمياط، التي كانت لازالت تسيل لعاب الغزاة لتجدد أهمية موقعها وكثرة خيراتها[٢٤]، فقررت السلطات عمل جسر ماد من القاهرة إلى دمياط خوفًا من نزول الفرنج وقت فيضان النيل[٢٥].

وثمة ردة فعل مهمة قد حدثت في العام (٧٦٧هـ/١٣٦٦م) عهد الأشرف شعبان، حيث طرق الفرنج الإسكندرية، وعمدوا إلى تخريب ما وقع تحت أيديهم، نهبًا وقتلاً وأسرًا؛ ولذا فقد تم استحداث نيابة الإسكندرية[٢٦]، وهي أول نيابة في مصر، وأصبح نائبها منذ ذلك الوقت يسمي ملك الأمراء، وكانت قبل ذلك ولاية تعد في جملة ولاية الطبلخانات[٢٧]، ثم أصبح نائبها من الأمراء المقدمين، وأول من تولاها من النواب الأمير الشريف بكتمر، وكان له من السلطان بها ما للسلطان بالقاهرة[٢٨]، وبها وال للمدينة، وبها قاضي القضاة مالكي، وقاضي حنفي مستحدث، وربما وجد بها قاضي شافعي، ونظرًا لمكانة المالكية بالإسكندرية فعد القاضي المالكي أكبر الكل بها؛ وهو المتحدث في أموال الأيتام والأوقاف، وبها كاتب السر، وناظر متحدث في الأموال السلطانية ومعه مستوفي، وتحت يده كتاب وشهود، وبها محتسب[٢٩]. وقبيل هذا التنظيم فقد رسم السلطان إلى الأمراء الذين توجهوا إلى الثغر بأن يقيموا هناك، ويصلحوا ما أفسده الفرنج، وأن يمهدوا السبيل لعودة الناس إلى المدينة[٣٠].

ونظرًا لكثرة المخاطر الخارجية واضطراب العلاقات الدولية فقد أقدم السلطان قايتباي على خطوة دفاعية غاية في الأهمية، حيث قام ببناء القلعة محل المنار القديم، وأنفق على عمارته ما يزيد على المائة ألف دينار[٣١]. كذلك بنى الأمير يشبك من مهديفي طرف منطقة الإسكندرية برجًا أو قلعة صغيرة، في موقع مناسب بحيث يمكنه عن طريق المدافع بالاشتراك مع قلعة قايتباي من ضرب أي محاولة لسفن العدو الحربية لدخول ميناء الإسكندرية الشرقي، أو مهاجمة المدينة، وأوقف الأمير يشبك على هذا البرج، وعلى الفقراء والمجاورين بالجامع الأزهر في سنة (٨٨٥هـ/١٤٨٠م) أراضي بالوجه البحري بناحية صندلا بالغربية، ومنية خلف بالمنوفية، وأراضي بالوجه القبلي بناحية ماكوسا الشرقية والغربية، ومنية بني الخصيب بالأشمونين، وجعل من مصارف وقفه ما يصرف على أرباب الوظائف والمقاتلة أجناد العدة التي ترصد للجهاد في سبيل الله تعالى، كل ذلك بالبرج المذكور أعلاه، وهو ما يبين دور الوقف الإسلامي في عمليات الدفاع عن الثغور وتعدد وجوه مصارفه[٣٢].

وعملت السلطات المماليكية في عام (٨٣٨هـ/١٤٣٥م) على عمارة برجًا بالقرب من الطينة[٣٣] على ساحل البحر، وجاء مربع الشكل، مساحة كل ربع منه ثلاثون ذراعًا، وشحن بالأسلحة، وأقيم فيه خمسة وعشرون مقاتلاً، فيهم عشرة فرسان، فانتفع به غاية النفع، ذلك أن الفرنج كانت تقبل في مراكبها نهارًا إلى بر الطينة وتنزل بها وتتخطف الناس من المسلمين هناك في مرورهم من قطيا إلى جهة العريش من غير أن يمنعهم في ذلك أحد، لخلو هذا المحل من الناس قبل بناء البرج[٣٤]، وأبلغ مثال على ذلك ما حدث سنة (٨٢٨هـ/١٤٢٥م) من وصول غزاة إلى الطينة، وأصيب الناس بالهلع حتى أنه أدى لاضطراب القاهرة[٣٥]. وببناء البرج أمن الناس من خطف الفرنج لهم في كل قليل[٣٦]، وزيادة في الحيطة، يبدو أن السلطات رأت أن بناء برج واحد في هذه المنطقة غير كاف، لذا عزمت في العام (٨٦٥هـ/١٤٦١م) أن تقيم برجًا أخر "لحفظ الساحل من طروق الفرنج بالطينة"[٣٧].

كما أنشأ الأمير يشبك الدوادار عام (٨٨٤هـ/١٤٧٩م) على فم البحر، عند برج الظاهر بيبرس، سلسلة من حديد للتحكم في مدخل فم البحر، لتقنين عملية الدخول إلى ثغر دمياط[٣٨]. وتشي وثائق الوقف لقيام الأمير قجماس الإسحاقي – نائب السلطنة بالإسكندرية – بإنشاء رباط على بحر السلسلة، أودع فيه الأسلحة والأقوات وما يلزم المرابطين فيه، ووقف على هذا الرباط ومنشآته الأخرى، وعلى نفسه وذريته بعض الأملاك[٣٩].

ولمدة طويلة كان دخول فرع رشيد محظورًا تمامًا على الغربيين، سواء منهم القادمون بطريق البحر قاصدين الداخل أو القادمون من الداخل بقصد الوصول إلى البحر عبر النيل[٤٠]، وفي رأي الباحث أن السلطات المماليكية رأت في ذلك تأمين للإسكندرية في حال تعرضت لهجمات من البحر، فيتم الإمداد اللازم عن طريق مجرى النيل عبر رشيد، إضافة لأن فرع رشيد يمثل المدخل الثاني لدلتا النيل، ومع إغلاق فرع دمياط أبوابه في وجه السفن الكبيرة، فإن دور فرع رشيد سيكون متممًا لتلك السياسة التي تستشعر الخطر بشكل مستمر، لذلك فضلت السلطات التأمين على الدوام، وعدم قبولها بالمخاطرة أو المجازفة. وفي الحقيقة أن هذا الأمر سيكون له تأثير سلبي على الحركة الثقافية بالثغر مقارنة بباقي الثغور الشمالية.

ولما كانت دمياط مدينة غير مسورة ولا يوجد بها قلعة في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، فمن الناحية النظرية أنها مدينة بلا وسائل دفاع طبقًا لمقاييس ذلك العصر، لذا استعاضت السلطات المماليكية بسرعة نقل الأخبار وقت الخطر عن طريق الحمام الزاجل، حيث يقف الأهالي على أخبار من يقدمون أو يسافرون بحرًا أو برًا، فيكونون على منجاة من الأخذ على غرة، لاسيما وهم يعيشون بلا وسائل دفاع عنهم وليس لديهم أسوار أو قلاع[٤١]. كذلك فإن الحمام الزاجل كان ينقل كل جديد بثغر قطيا؛ كحدوث حدث مرتقب،[٤٢] أو وصول شخصية مهمة[٤٣]. وقد كان الحمام بمصر متصلاً إلى قوص وأسوان وعيذاب، إضافة للذي كان موجودًا من القاهرة إلى الإسكندرية ومن القاهرة إلى دمياط، ومن القاهرة إلى السويس، ومن القاهرة إلى بلبيس متصلاً بالشام، ومن بلبيس إلى الصالحية أيضًا، ومن الصالحية إلى قطيا، ومن قطيا إلى الواردة، ومن الواردة إلى غزة[٤٤].

بيد أنه يجب أن نضع في اعتبارنا أن المجتمع المصري لم يبق على حال من الجمود والثبات طوال عصر سلاطين المماليك، والواقع أن المجتمع المصري في عصر الجراكسة قد اختلف عنه في عصر البحرية، ذلك أن الصورة الزاهية الزاخرة بالحركة والحيوية

للحياة المصرية في أوائل ذلك العصر كانت تعبر عن مجتمع إقطاعي في دور صعوده، فقد كان البناء السياسي متينًا محكمًا، وعلى قمة السلطة تربع السلاطين الأقوياء القادرون من أمثال الظاهر بيبرس، والمنصور قلاوون، والناصر محمد بن قلاوون، الذين استطاعوا إحكام قبضتهم على مماليكهم وأمرائهم، وأن يرسوا دعائم الأمن والاستقرار، ولذلك كانت الدولة قادرة في الداخل، مهابة في الخارج[٤٥]، وساعدهم على ذلك نشاط زراعي مزدهر، وثروة كبيرة من عائد تجارة المرور[٤٦]، ولكن التدهور الذي ألم بالبلاد منذ بداية القرن التاسع الهجري تقريبًا/ الخامس عشر الميلادي، جعل الألوان الزاهية في صورة المجتمع المصري، تتراجع أمام الظلال والألوان القاتمة الحزينة التي جاءت إيذانا بسقوط دولة ومغيب شمس حضارة عاش العالم الإسلامي في نورها زمنًا طويلاً[٤٧].

فمن مظاهر الاضطراب مع نهاية عصر المماليك البحرية وبداية عصر المماليك الجراكسة، أن هجم أولاد كثير على ثغر أسوان، ونهبوا الدور التي بها، وقتلوا معظم أهلها، حتى أن والي أسوان قد فر هاربًا لينجو بعمره[٤٨]. كذلك استطاع مماليك الظاهر برقوق المنفيين إلى قوص قتل واليها و الهروب خارج قوص، فقصدوا السويس، وتوجهوا إلى الكرك، وأتوا إلى أستاذهم برقوق فقويت شوكته بهم[٤٩]. يبقى أن نشير أن الأحداث الدائرة بقلعة الجبل في القاهرة كانت لتحدث دوي وصدى بالثغور، حدث ذلك عام (٧٩١هـ/١٣٨٩م) حينما انتصر برقوق على منطاش، وقتها دقت الكوسات بالقلعة، ونودي في القاهرة بالزينة، وكتبت المراسيم بهذه النصرة إلى ثغر الإسكندرية وثغر دمياط وسائر الثغور[٥٠].

٢-ضغط البابوية وتدابير السياسة المماليكية

بعد فشل البابوية المستمر في الوصول لأهدافها، فقد أدركت أن مصر هي محور العمل العربي الإسلامي، عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا. ومنذ ذلك الحين أصبحت أرض النيل هدفًا دائمًا لكل الحملات والمغامرات الصليبية حتى نهاية العصور الوسطى،[٥١] فهي تدرك أنه لا سبيل لإضعاف هذه الدولة الفتية سوى بهدم اقتصادها. وقطعت الكنيسة بدورها شوطًا كبيرًا في إذكاء نار الكراهية ضد دولة المماليك على طول خط المواجهة، مهددة بتوقيع قرارات الحرمان على كل من يقوم بالاتجار مع دولة المماليك، وعملت على إعداد بعض السفن وتسليحها لمراقبة تنفيذ الحظر الاقتصادي المفترض على التجارة مع السواحل المملوكية[٥٢].

ومن جانب السلطات المملوكية، لن نجدهم يقفوا بلا حيلة أو مكتوفي الأيدي، فنجد السلطات قد أعطت تسهيلات ومنحت امتيازات للتجار الجنوية والبنادقة وغيرهم، وهو الأمر الذي وضع التجار الأوروبيين في حرج دائم أمام البابوية؛ فعمدت السلطات المملوكية إلى توفير كافة السبل الكفيلة براحة التجار، كتوفير الأمن لهم والتأمين لبضائعهم، وتسهيل عمليات السفر والتنقل والإقامة، وكل ما له علاقة بتسهيل الإجراءات التجارية الخاصة بهم، ومما يذكر في هذا الشأن ما حدث في ثغر الإسكندرية العام (٨٩٤هـ/١٤٨٨م) جاءت جماعة من تجار الإسكندرية يشكون من نائبها علي باي بأنه جار عليهم في الظلم والمصادرات، ولذا أرسل السلطان يحذره[٥٣].

وأول هذه الخطط للفرنج بعد أن فشلت جدوى المقاطعة الاقتصادية وفكرة الهجوم على مصر، رأوا القيام بعمليات التخريب الواسعة بالموانئ المصرية والشامية لشل الحركة التجارية بها. وبهذا تحولت القرصنة في حوض البحر المتوسط لأهم أسلحة الحركة الصليبية والتي تمسك به البابوية، وقد اشتدت هذه الهجمات على السفن الإسلامية في عرض البحر مثلما جعلت الثغور الاسامية المطلة على البحر هدفًا ثابتًا لتعبثها، وقد كان هذا دافعًا لإذكاء روح الجهاد الإسلامي من جديد في مواجهة الفرنج[٥٤]. وقد دفع هذا السلطات المملوكية إلى التفكير الجدي في الدفاع عن ثغورها بالهجوم على مصادر تلك الهجمات؛ فهدفت إلى الاستيلاء على جزيرتي قبرس ورودس اللتين طالما اتخذاها القراصنة منطلقًا لتعبثهم وتجرأهم على الثغور المصرية[٥٥].

وانقضى القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي دون أن يستطيع البابوات وملوك الفرنج تحقيق المشروعات الصليبية التي دعوا إليها، إذ غدى تنفيذها وهمًا من الأوهام. وإذا كان لها من أثر سياسي، فإن الدولة المملوكية بعد أن اكتشفت خطط التآمر ضدها بين ملوك الفرنج وملوك الحبشة[٥٦]، قد قامت بتشديد الرقابة على طرق الاتصال بين أوروبا والحبشة وعدم السماح للفرنج بالمرور عبر أراضيها في طريقهم إليها، كما أن ملوك الحبشة قد تخلوا آخر المطاف عن تلك الروح الصليبية، وآثروا عودة العلاقات

الطيبة بين البلدين ورعاية المصالح المشتركة بينهما، والتمسك الشديد بالرابطة التي تربطهم بالكنيسة القبطية[٥٧].

ويبدو أن السلطات المملوكية لم تسع أن تؤسس سفارات وقنصليات لها في بلاد الفرنج، فلم يكن لهم عوز إلى ذلك، بل كان الشرق على الدوام يسيل لعاب الدول والجمهوريات الأوروبية بما يتميز به من تجارة وزراعة وصناعة ومقدسات ومزارات، ولذا سعت بلاد الفرنج بأموالها وتجارها وقناصلها إلى أسواق مصر والشام حرصًا على المكاسب الباهظة التي تجنيها بالإتجار معها. ولذا فإن السلطات المملوكية كانت مجبرة حين يتم الاعتداء على ثغورها أو شواطئها أو سفنها في عرض البحر أو وقوع أسرى للمسلمين في يد الفرنج، أن تقبض السلطات المملوكية على تجار الفرنج المقيمين بالبلاد و تتحفظ على أموالهم وتهدد بإغلاق كنيسة القيامة في وجه الحجاج[٥٨].

وفي خضم العمل الصليبي ضد مصر، نشط المغامرون البرتغاليون في مياه المحيط الهندي وأعالي البحر الأحمر، ونجحوا في قطع الطريق التجاري بين مصر والهند، وصاحب ذلك التعبث البرتغالي نشاط الفرسان الإسبتارية في المياه الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، وقيامهم بشن سلسلة من الغارات على السفن المصرية وهي محملة بالبضائع والأخشاب والعتاد اللازم لبناء السفن، والقصد من ذلك هو عرقلة المجهود الذي يقوم به المماليك لمواجهة الخطر البرتغالي، ومن الثابت أنه كان هناك اتفاق بين فرسان الإسبتارية وملك البرتغال على خطة العمل في مهاجمة الدولة المملوكية.[٥٩] وبالإضافة إلى محافظة المماليك على سياستهم في تأمين الطرق التجارية والموانئ، لم تسمح السلطات المملوكية لسفن الهنود والصينيين من اجتياز مضيق عدن في اتجاه الشمال، وكان على أولئك التجار تفريغ بضاعتهم لتقوم بالدور ذاته سفن المسلمين، كذلك لم يكن مسموح لأي تاجر أوروبي بأن يصعد جنوبًا بتجارته أو يتجول منفردًا ، خوفًا من تآمرهم مع الحبشة، إضافة لضمان عدم معرفة الأجانب بالطرق التجارية المارة في البلاد[٦٠].

٣-الثغور كسجن ومنفى سياسي وحصار فكري

تشي المصادر التاريخية أن الثغور كانت محلاً للنفي السياسي والإقامة الجبرية أو حتى السجن، وبالطبع فإن لهؤلاء المغضوب عليهم وضع اقتصادي واجتماعي خاص بهم، وقد امتزجت هذه العوامل مشكّلة في قالب ثقافي، حاط مجتمع الثغور بهالة جعلت لدائرة المحيطين بهم حالة فريدة. لقد تمتع هؤلاء الأمراء والسلاطين والخلفاء القابعين في المنفى بنوع من الثراء في معظم الأحيان، وهذه الثروة ستعمل على رواج اقتصاديات أصحابها، ومكان مقامهم، بل إننا نجد البعض قد عمل بالتجارة في أثناء إقامته بالمنفى، ومن هؤلاء الخليفة العباسي المستعين بالله، الذي اعتقل ونفي إلى الإسكندرية، وهناك اشتغل بالتجارة وربح منها، بل انه استطاب إقامة الثغر وفضله على غيره عندما سنحت له الفرصة بالتحرر من النفي، وبقي فيه حتى مات مطعونًا العام (٨٣٣هـ/ ١٤٢٩م)[٦١].

وقد بدأت هذه السياسة منذ بزوغ عصر سلاطين المماليك، واستمرت طوال العصر، بل زادت كلما تعمقنا داخل هذه الحقبة، فما أن أتم قطز المعزي أمره في السلطنة حتى قبض على جماعة من أعيان خشداشيته المعزية، وقيدهم وأرسلهم إلى السجن بثغري الإسكندرية ودمياط[٦٢]. ونفي السلطان قلاوون الأشرف سلامش ابن بيبرس وأخيه خضر مع أمهما إلى الإسكندرية، ولما ورد إليه الخبر بأنهم قد راسلوا المماليك الظاهرية، قرر قلاوون أن يخرجوا إلى بلاد الأشكري، وتم ذلك في جنح الليل عن طريق البحر[٦٣].

وأثناء بداية سلطنة بيبرس الجاشنكير اضطربت الأحوال وانقسم العسكر فريقين؛ فريق مع الناصر محمد وفريق مع بيبرس الجاشنكير، ثم بلغ السلطان بيبرس أن بعض الأمراء كاتبوا الناصر، وهو بالكرك، فقبض عليهم وأرسلهم إلى السجن بثغر الإسكندرية، وقبض على ثلاثمائة من المماليك الناصرية، وأرسلهم إلى قوص[٦٤]. وغضب السلطان الناصر على القاضي كريم الدين بن السديد فنفاه وولده إلى الشوبك في البداية، ثم نقله إلى أسوان عام (٧١٨هـ/١٣١٨م)، فسجن بها وهو مقيد بالحديد، فأقام بالسجن مدة يسيرة ومات بالسجن ودفن بأسوان[٦٥].

ولما تغير خاطر السلطان على الخليفة المستكفي بالله أبي الربيع سليمان عام (٧٣٨هـ/١٣٣٧م)، رسم له أن يتوجه هو وعياله إلى قوص، وتعد هذه سابقة، فهو أول خليفة نفي في مصر بلا جنحة ولا سبب، وقد توجه معه أولاده وعياله[٦٦]، ولم ينقضي العام نفسه حتى قام قوصون الأتابكي بالقبض على الملك

المنصور أبو بكر وخلعه من الحكم، وأرسله إلى قوص فسجن بها، وصحبه في سجنه أخواه[٦٧]، ومن ثم شرع قوصون بالقيام بعملية نفي موسعة ضد الأمراء ورجال دولة السلطان المخلوع، وكان سجنهم بثغر الإسكندرية[٦٨]. وكان غضب السلطان الصالح إسماعيل على الأمير آقسنقر سببًا لأن يقبض عليه ويسجن بثغر الإسكندرية[٦٩]،ونفي قاضي حلب المحب بن سالم الحنبلي إلى قوص سنة ٨٥٢هـ/١٤٤٨م بسبب أنه كان له على آخر حق شرعي، وطلب أن يضع منه شيئًا فامتنع، وبلغ السلطان ذلك فحنق منه وأمر بنفيه إلى قوص[٧٠].

وشهدت دمياط على نفي الشريف إبراهيم بن حسن بن عجلان الحسني (ت.٨٥٥هـ/١٤٥١م) والذي قبض عليه مع أخيه علي بن حسن بمكة، ثم حمل إلى القاهرة وحبس ببرج القلعة مدة طوية، ثم أخرج مع أخيه إلى ثغر دمياط، فداما به حتى توفيا[٧١]. وعندما خلع المنصور عثمان عام (٨٥٧هـ/١٤٥٣م) فقد سجن بثغر الإسكندرية وعنده والدته وأولاده وجواريه[٧٢]، ويبدو أن حالهم في السجن لم يكن يرضي طائفة المماليك الأشرفية والظاهرية، فطالبوا في عام (٨٦٥هـ/١٤٦١م) بخروج المنصور عثمان من البرج وأن يسكن ما يختار من دور الإسكندرية ويؤذن له في الركوب إلى الجامع وغيره دون تحفظ عليه[٧٣]. واستمر خليل بن الناصر فرج في منفاه بدمياط حتى وفاته (٨٥٨هـ/ ١٤٥٤م)، بعدما كان في سجن وسكن ثغر الإسكندرية[٧٤].

واستمر الخليفة القائم بأمر الله حمزة مقيمًا بالإسكندرية حتى وفاته بها عام (٨٦٣هـ/١٤٥٩م)[٧٥]. ودام الملك الظاهر يلباي بالحبس بأحد أبراج الإسكندرية حتى وفاته داخل محبسه عام (٨٧٢هـ/١٤٦٧م)[٧٦]. وخرج من سجن الإسكندرية سنة (٨٦٥هـ/ ١٤٦١م) إلى النفي بطالاً بدمياط كلاً من الأمير تتم من عبدالرازق المؤيدي أمير سلاح والأمير قاني باي الجاركسي أمير آخور[٧٧]، كذلك خرج من الخدمة السلطانية الأتابك جرباش المحمدي إلى ثغر دمياط بطالاً عام (٨٧١هـ/١٤٦٦م)[٧٨]، وفي العام التالي، وبعد عزل كسباي المؤيدي من نيابة الإسكندرية سنة (٨٧٢هـ/١٤٦٧م) فقد توجه بطالاً إلى ثغر دمياط[٧٩].

كما شكل سجن البعض في الثغور نهاية مأساوية وقصة مخيفة، كتبت سطورها داخل غياهب الجب، فبعد سلطنة السعيد بن بيبرس قبض على الأمير آقسنقر الفارقاني نائب السلطنة، وسجنه بثغر الإسكندرية، ثم أرسل من خنقه وهو في السجن[٨٠]. وحدث هذا أيضًا عندما سجن الأمير سيف الدين تمراز المؤيدي- نائب صفد ثم غزة- مخنوقًا بسجن الإسكندرية[٨١]. ولما وصل المنصور أبو بكر إلى معتقله بقوص، أراد قوصون أن يتخلص من رأس الدولة السابقة – بعد أن نفى كل من كان له شأن – فأرسل إلى متولي قوصبأن يقتل الملك المنصور وهو في السجن، فقتله خنقًا ثم قطع رأسه وأرسلها للأتابكي قوصون بالقاهرة[٨٢]. كما قتل خنقًا أيضًا الأشرف جان بلاط، داخل محبسه في البرج بثغر الإسكندرية عام (٩٠٦هـ/١٥٠٠م)[٨٣].

كما كان النفي إلى الثغور في بعض الأحيان بمثابة تخفيف عقاب، أو إعطاء فرصة جديدة للحياة، هذا الأمر ينطبق على ما حدث لابن زنبور[٨٤]، حيث قرر صرغتمش التخلص منه وعاقبه بالقتل، بينما نجح شيخو في تخليصه من عقوبة الموت وأخرج على الفور إلى قوص، وهناك بغته الأجل (٧٥٤هـ/١٣٥٣م)، وأحيط موته غموضًا، "فقيل أنه مات مسمومًا أو نهشه ثعبان"[٨٥]. وعلى النقيض من ذلك، يخبرنا ابن تغري بردي أن الأمير جانبككان مسجونًا في الإسكندرية مكرمًا مبجلاً، إلى أن قرر الهروب من السجن، فأوسع الحيلة في ذلك، ونجح في الفرار عام (٨٢٧هـ/١٤٢٤م)، فعند ذلك حل به وبالناس بلاء الله المنزل المتداول سنين عديدة، ذهب فيه أرزاق جماعة، وحبس وضرب فيها بالمقارع جماعة كثيرة من أعيان الناس وأماثلهم، وأما ما قاساه الناس من كبس البيوت ونهب أقمشتهم وما دخل عليهم من الخوف والرجيف فكثير إلى الغاية، ودام ذلك نحو العشر سنين، فهذا ما حل بالناس نتيجة هروبه[٨٦].

وأقام شيخ الإسلام ابن تيمية بمعتقله بالإسكندرية قرابة الثمانية أشهر، وقد وصف بأنه برج متسع نظيف مليح، له شباكان أحدهما إلى جهة البحر، والآخر إلى جهة المدينة، وقد وفر له مواد الكتابة ومستلزماتها، وأحيط بالعناية والتبجيل، وقد قرر الشيخ بنفسه هذه الحقيقة، وذلك حين أرسل رسالة من معتقله بالثغر إلى أصحابه بالشام[٨٧]. وعندما خلع سلطان افريقية نفسه، زكرياء أبو يحيى بن أحمد بن أبي حفص، المعروف باللحياني (٦٥٠ -٧٢٧هـ/١٢٥٢-١٣٢٧م)، فقد أقام بثغر الإسكندرية، وقد أمر الملك الناصر محمد بإنزاله بدار السلطنة في الإسكندرية[٨٨]، وهو ما يفتح الباب لنتسائل، هل تعدّ هذه السياسة هي إيواء

للفارين وإكرامهم لاستخدامهم كورقة ضغط ضد بلادهم عند الحاجه، أم أن ذلك بمثابة التحفظ عليهم كمساعدة سياسية للسلطان القائم بإفريقية؟

وكانت مراقبة المنفيين جزءًا من مهام ولاة قوص كما كانت جزءًا من مهام ولاة الإسكندرية. ومن الصعب رصد وسط المنفيين هذا في قوص، وإذا كانوا يحيون أحياناً ممتزجين بسكان المدينة، فإن وصولهم أو رحيلهم هو نتيجة لقرار من السلطة لا صلة له بالوضع المحلي[٨٩]. فقد نفي السلطان جقمق الشيخ حسن العجمي – أحد ندماء الأشرف برسباي – إلى قوص سنة (٨٤٢هـ/١٤٣٨م)[٩٠]، كما رسم السلطان جقمق بنفي الأمير سودون الظاهري الحاجب إلى قوص ولكن شفع فيه[٩١]، وحينما تسلطن الملك المؤيد فقد قرر نفيه مرة أخرى إلى قوص واستمر بالمنفى حتى سنة (٨٢٤هـ/١٤٢١م)[٩٢].

ويبدو أن قوص قد حافظت على الامتياز الخاص والذي يتمثل في كونها موقع النفي بالجنوب، فإلى قوص وليس إلى أسيوط، تتم مواصلة إحالة الأمراء المعزولين إلى التقاعد وعلى ما يحتمل ما هو أكثر من التقاعد، الإقامة تحت المراقبة أو السجن[٩٣]. والحال أن تعيين ولاة للصعيد الأعلى قد منح قوص دورًا غير متوقع في مراقبة القبائل وحفظ النظام، يسمح بالحركة في أمن تام للتجار الذين جرى أيضاً تأمين طرقهم في البحر الأحمر[٩٤].

خاتمة

مما سبق نستنتج؛ أن السلطات المماليكية سعت بكل قوة لبسط نفوذها في الداخل وتأمين حدودها بما يقتضيه الواجب الديني بما يتسق مع مفهوم الدولة الحامية، غير أن الأمور لم تسير على نسق واحد، فمظاهر الضعف بدأت تطفو على السطح اعتبارًا من فترات حكم أحفاد المنصور قلاوون ومن تبعهم من المماليك الجراكسة، وواجهت الدولة مشكلتين؛ الاضطرابات الأمنية داخليًا، والعبث بالحدود خارجيًا.

وهذا يجعلنا ندرك أن الصورة التي رسمتها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الثغور التي كانت بدورها كان لاعبًا فاعلاً نظرًا لما كانت تتمتع به من العزلة النوعية في عصر لم يكن فيه نقل المعلومات بالشيء اليسير، اضف إلى ذلك البعد الجغرافي النسبي عن عاصمة الحكم ومراكز القيادة والتأثير الشعبي، فقد أفادت السلطات المماليكية من هذا الأمر واستغلته لصالح هدوء القاهرة، وأمن قلعة الجبل، فقامت بإبعاد المغضوب عليهم بأمر السلطان، بهدف إقصائهم عن المشهد سواء كان سياسي أو غير ذلك، وقد شملت عمليات الإقصاء بعض الخلفاء والسلاطين السابقين والأمراء وبعض المفكرين وغيرهم. وكانت الثغور مخولة – بحكم موقعها-أن تكون وسيطًا تجاريًا بالغ الأهمية، خصوصًا ونحن نتحدث عن العصر المملوكي، حيث الثراء المالي والفاعلية السياسية على كافة الأصعدة، ولذا فقد تعددت الصلات التجارية بين الثغور المصرية من جانب وبين القوى التجارية العالمية من جانب آخر[٩٥].

الهَوامِشُ:

(١) ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، (المجلد الثاني، دار صادر، بيروت، د.ت)، ص٨٠؛ توفيق سلطان اليوزبكي، الثغور ودورها العسكري والحضاري، (مجلة آداب الرافدين، العدد١١، ١٩٧٩م)، ص١٢.

(٢) ابن منظور، **لسان العرب**، (ج٦، دار المعارف، القاهرة، د.ت)، ص٤٨٦.

(٣) مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز**، (طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٠)، ص٨٤.

(٤) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، (ج٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧م)، ص٢٠.

(٥) ابن تغري بردي، **النجوم**، ج٧، ص٤.

(٦) عبد الباسط الحنفي، **نيل الأمل في ذيل الدول**، (تحقيق: عمر تدمري، ج١، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٢م)، ص٢٥٣.

(٧) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص١٣٩.

(٨) عطية القوصي، **بنو الكنز**، (رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٠م)، ص٨٥.

(٩) المقريزي، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، (ت: محمد زيادة، ج١، ق١، القاهرة،١٩١٤م)، ص٧٠٠.

(١٠) ابن إياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، (تحقيق: محمد مصطفى، ج١، ق١، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،١٩٨٤)، ص٤٤٧.

(١١) المقريزي، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، ج٢، ق١، ص١٦٣.

(١٢) المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق١، ص١٩٨.

(١٣) سعيد عاشور، **قبرس والحروب الصليبية**، (ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م)، ص٤٥.

(١٤) محمد محمد أمين، **الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر**، (ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠)، ص٧٩.

(١٥) ابن المغيزل، **ذيل مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، تحقيق: عمر تدمري، (ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٤)، ص١٤٣.

(١٦) نبيلة عبد الفتاح، **علاقة دولة المماليك البحرية بعالم البحر الأحمر**، (رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ١٩٩١م)، ص٥.

(١٧) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٢، ص٢٤٦.

(١٨) المقريزي، **السلوك**، ج٣، ق٢، ص٧٢٣.

(١٩) **حصن الأكراد**: أو قلعة الحصن هي قلعة كاثوليكية تعود لفترة الحروب الصليبية تقع ضمن سلاسل جبال الساحل ضمن محافظة حمص في سوريا، وتبعد عن مدينة حمص ٦٠ كم، وتعتبر هذه القلعة بكونها واحدة من أهم قلاع القرون الوسطى المحفوظة في العالم، للمزيد عنها ينظر: أبو الفدا، **تقويم البلدان** (دار صادر، بيروت، مصورة عن طبعة باريس، ١٨٥٠م)، ص٢٥٨.

(٢٠) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٧، ص١٤٩.

(٢١) بيبرس الدوادار، **زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة**، تحقيق: دونالد س. ريتشاردز، (ط١، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٩٩٨م)، ص٨٧؛ ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق١، ص٣٤٠.

(٢٢) ابن حبيب، **تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه**، (تحقيق: محمد أمين، ج١، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٧٦ م)، ص٤٧.

(٢٣) ابن حبيب، **تذكرة النبيه**، ج١، ص٢٥٣؛ ابن حجر، **الدرر**، ج٤، ص١٤٥.

(24) Jordan, William Chester: louis IX and the Challenge of the Crusade, New Jersey, Princeton University Press, 1979, P.125.

(٢٥) المقريزي، **السلوك**، ج٢، ق١، ص٨٤.

(٢٦) القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الانشا**، (ج١١، دار الكتب، القاهرة، ١٩٢٢م)، ص٤٠٥.

(٢٧) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص٦٤.

(٢٨) رزق نسيم، **الثغور المصرية**، ص٧٣-٧٥.

(٢٩) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص٦٣-٦٤.

(٣٠) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق٢، ص٢٤.

(٣١) السخاوي، **الضوء اللامع**، ج٥، ص٢٠٦.

(٣٢) **وثيقة وقف السلطان قايتباي**، ص٢٤٥ – ٣٤٦.

(٣٣) **الطينة**: بليده بين الفرما وتنيس من أرض مصر، وكانت نقطة عسكرية لحراسة الحدود، وسميت الطينة لوقوعها في أرض رخوة تعلوها مياه البحر في بعض الأوقات، وما تزال أثار قلعة الطينة باقية إلى اليوم شرق بور سعيد على بعد ٢٤ كم. انظر، ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٥، ص١٨٥، الهامش.

(٣٤) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٤، ص٢٧٢.

(٣٥) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٤، ص٢٧٨.

(٣٦) عبد الباسط الحنفي، **نيل الأمل**، ج٤، ص١٧٠. وقد ذكر إتمام بناء البرج سنة ٨٢٨هـ.

(٣٧) عبد الباسط الحنفي، **نيل الأمل**، ج٦، ص٩٩.

(٣٨) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٣، ص١٤٦.

(٣٩) **وثيقة وقف السلطان قايتباي على المدرسة الأشرفية وقاعة سوق السلاح بدمياط، نشر**، محمد محمد أمين، (المجلة التاريخية المصرية، مجلد ٢٢، ١٩٧٥م)، ص٣٤٥.

(٤٠) ف. هايد، **تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى**، ج٣، ترجمة: أحمد محمد رضا، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م)، ص٣٠١.

(٤١) بيرو طافور، **رحلة طافور في عالم القرن الخامس عشر الميلادي**، (ترجمة وتحقيق: حسن حبشي، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، ٢٠٠٢م)، ص٦٠.

(٤٢) عبد الباسط الحنفي، **نيل الأمل**، ج٨، ص٨١.

(٤٣) عبد الباسط الحنفي، **نيل الأمل**، ج٧، ص٢٠٠.

(٤٤) ابن فضل الله العمري، **التعريف بالمصطلح الشريف**، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م)، ص٢٥٤.
(٤٥) قاسم عبده قاسم، **عصر سلاطين المماليك**، (ط٢، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٤م)، ص١١.
(٤٦) تلقت السلطات المملوكية ضربة موجعة في العام (٨٦٤هـ/١٤٦٠م) بعد أن وصل البرتغاليون إلى ساحل غانا، وأخذوا يقايضون الأهالي بسلعهم على ذهب السودان، وهكذا بدأ الذهب يتجه منذ ذلك الوقت إلى المحيط الأطلسي لا إلى البحر المتوسط، فحدث نقص في العملات الذهبية نتيجة لذلك. انظر: رأفت محمد النبراوي، **أسعار السلع الغذائية والجوامك في مصر عصر دولة المماليك الجراكسة**، (ط١، مركز البحوث، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٠م)، ص٤٤.
(٤٧) العبيدي (إبراهيم بن عامر بن علي ت: ١٠٩١هـ)، **قلائد العقيان في مفاخر دولة آل عثمان**، (مخطوط رقم ٤٦٧٨، حفظ مكتبة تشستر بيتي، دبلن، إيرلندا)، ص١١٢ب؛ وانظر: قاسم عبده قاسم، **عصر سلاطين المماليك**، (ط٢، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٤م)، ص١١.
(٤٨) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق٢، ص٣٦٢.
(٤٩) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١ ق٢، ص٤١٧.
(٥٠) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق٢، ص٤٢٧.
(٥١) قاسم عبده قاسم، **عصر سلاطين المماليك**، ص٢٧.
(٥٢) أمال رمضان، **الحياة العلمية في الإسكندرية**، ص٦١.
(٥٣) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٣، ٢٦٣؛ وانظر: أمال رمضان، **الحياة العلمية**، ص٩٢.
(٥٤) أحمد دراج، **المماليك والفرنج**، (دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٦١م)، ص٩.
(٥٥) أحمد دراج، **المماليك والفرنج**، ص١٠.
(٥٦) أحمد دراج، **المماليك والفرنج**، ص٥١
(٥٧) أحمد دراج، **المماليك والفرنج**، ص١٧.
(٥٨) أحمد دراج، **المماليك والفرنج**، ص١٧-١٨.
(٥٩) أحمد دراج، **المماليك والفرنج**، ص١٣٩.
(٦٠) شوقي عبد القوي، **التجارة بين مصر وأفريقيا**، ص٤٦-٤٧.
(٦١) ابن حجر، **إنباء الغمر**، ج٣، ص٤٤٦.
(٦٢) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق١، ص٣٠٣.
(٦٣) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٣، ص٧٤٧ – ٧٤٩.
(٦٤) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٦، ص٨.
(٦٥) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق١، ص٤٥٣.
(٦٦) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق١، ص٤٧٤.
(٦٧) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق١، ص٤٨٨.
(٦٨) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق١، ص٤٨٩.
(٦٩) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق١، ص٥٠٠.
(٧٠) عبد الباسط الحنفي، **نيل الأمل**، ج٥، ص٢٤٧.
(٧١) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق١، ص٤٧٤.
(٧٢) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٦، ص٥٥ – ٥٦.
(٧٣) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٦، ص٢٣٩.
(٧٤) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٦، ص١٧٠.
(٧٥) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٦، ص١٢٧.
(٧٦) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٦، ص٣٧١.
(٧٧) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٦، ص٢٥٤.
(٧٨) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٦، ص٣٥١.
(٧٩) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٦، ص٣٧١.
(٨٠) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق١، ص٣٤٣.
(٨١) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٥، ص٢١٣.
(٨٢) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق١، ص٤٨٩.
(٨٣) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج٣، ص٤٦٢.
(٨٤) هو الوزير العلم عبد الله بن أحمد بن إبراهيم القبطي المعروف بابن زنبور، ولي عدة وظائف من أيام الناصر محمد، وجمع بين الوزارة، ونظر الجيش، ونظر الخاص. انظر: عبد الباسط الحنفي، **نيل الأمل**، ج١، ص٢٦٠-٢٦١.
(٨٥) عبد الباسط الحنفي، **نيل الأمل**، ج١، ص٢٤٩.
(٨٦) النجوم، ج١٥، ص٢١٢.
(٨٧) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ص٢١٣٢.
(٨٨) ابن بطوطة، **الرحلة**، ج١، ص٤٠؛ المقريزي، **المقفى**، ج١، ص٦٨٥.
(٨٩) جان كلود جارسان، **قوص ازدهار وانهيار حاضرة مصرية**، (ترجمة: بشير السباعي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٢م)، ص١٨٣- ١٨٤.
(٩٠) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٥، ص٢٧٩.
(٩١) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٥، ص٣٥٦.
(٩٢) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٤، ص١٨٠.
(٩٣) جارسان، **قوص**، ص٣٧٠.
(٩٤) جارسان، **قوص**، ص٤٤٨.
(٩٥) شوقي عبد القوي، **التجارة بين مصر وأفريقيا**، ص٤٤.